المحاضرة التاسعة:نشأة الحزب الدستوري التونسي الحر ونشاطه(1920– 1934)

مثلت مرحلة مابعد الحرب العالمية الأولى مرحلة فارقة في تاريخ تونس بما عرفته من تغيرات ونشاط سياسي شهد أحداثا تأسيسية، وساهمت عوامل كثيرة في تبلور العمل السياسي التنظيمي الذي مثلته قيادة سياسية في الحزب الدستوري من منطلقات تمهيدية قبل ذلك .

أولا– النشاط السياسي قبل تأسيس الحزب الدستوري: يمكن إبرازه فيما يلي:

– الإتفاق بين فئة مثقفة تونسية على تأسيس الحزب التونسي مابين مارس 1919/جانفي 1920، وقد ضمّت كل من الشيخ عبد العزيز الثعالبي [1]وأحمد الصافي وحسن القلاتي وثلة من الأطباء والمحامين والأطباء والصحفيين– والشاذلي القسطلي والصادق الزمرلي وصالح فرحات –بعد الإتفاق على برنامج غايته الوصول إلى إصدار دستور لتونس، ويعتبر هذا الحزب تنظيم نخبوي لا يختلف كثيرا من حيث البنية والتوجه عن مجموعة الشباب التونسي، وارتبط ظهوره بعرض القضية التونسية على الرأي العام الفرنسي برئاسة كل من أحمد السقا[2] الذي انتقل إلى باريس في ربيع 1919 وعبد العزيز الثعالبي الذي التحق به في 10 جويلية، وكان نشاط المبعوثين يتركز على الإتصال بالمنظمات الحقوقية والسياسية الفرنسية والمسؤولين العثمانيين الوافدين على باريس نظرا لتوجهاتها الداعمة للحركة التحررية[3].

– سعي المبعوثين لرفع حالة الحصار المفروضة وإلغاء قرار تعطيل الصحف في رجب 1338هـ/ مارس 1920 وصدرت صحف كانت ممنوعة، كما تسنّى للمثلين القيام بتنظيم الإجتماعات وكتابة المقالات في الصحف، وإلقاء خطابات منها: الخطاب الذي ألقاه عبد العزيز الثعالبي في "مقهى مدريد" في 5 أيلول – سبتمبر 1919 بمناسبة عيد الأضحى حضره عن الفرنسيين الإشتراكي السيد **لونجيه** الذي وعده بالتمكين للعدالة التونسية [4].

ثانيا– نشأة الحزب الدستوري ونشاطه:

1– كتاب تونس الشهيدة :ارتبطت نشأة الحزب الدستوري بإصدار كتاب تونس الشهيدة في جانفي 1920 من طرف عبد العزيز الثعالبي وبمساعدة أحمد السقا الذي أشرف على تحريره في فرنسا، ويمثل هذا الكتاب خلاصة المذكرات والتقارير والمظالم التي مارستها سلطة الحماية ضدّ السكان التونسيين إضافة إلى النقائص والمشاكل التي

---

[1] .عبد العزيز الثعالبي(1874– 1944) ولد بمدينة تونس العاصمة من أصل جزائري، زاول دراسته بجامع الزيتونة ، أسس " جريدة الرشاد" سنة 1896، كانت له رحلة الى المشرق، واشتهر بكثر مؤلفاته وإنتاجه مثل "كتاب روح التحرر في القرءان "،و"تونس الشهيدة " إضافة الى مقالات في عديد المجلات نفي من تونس سنة 1923،و كانت له رحلات قام خلالها بنشاط نضالي وسياسي في اليمن والهند ، عاد إلى تونس سنة 1937 واستمر في نشاطه لكن بدرجة أقل، عن سيرة الثعالبي أنظر: الثعالبي، تونس الشهيدة، ص7 وما بعدها ؛أنور الجندي، عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1984.

[2] .ولد بالمنستير في 03 مارس 1892، كان والده محمد الصالح يشغل وظائف هامة في الادارة التونسية منها " القيادة " بقابس، درس الحقوق بباريس وتحصل على الدكتوراه تزوج من فرنسية سنة 1917، علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 223.

[3] .وكانت تربط أحمد السقا علاقة بزعماء الحزب الإشتراكي ومنهم مارسيل كاشان وعن طريق الدعاية اكتسب القضية التونسية دعما من الحزب الإشتراكي الذي اعتزم النظر في القضية التونسية،أنظر: المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص223.

[4] . الثعالبي، تونس الشهيدة، ص16.

تواجهها القطاعات كالإقتصاد والصحة والتعليم، وقد عرف الكتاب نجاحا منقطع النظير، بعد انتشاره في تونس وتدواله بشكل كبير بين التونسيين، وكان منطلقا لكتابة العرائض التي تحمل آلاف التواقيع للباي والمقيم العام وعلّقت عليه الصحف الفرنسية واقتطعت منه الصحافة الحرة مقاطع كثيرة نشرتها، ومثّل الكتاب مرجعية استوحى منها الحزب الدستوري خطوطه العريضة وبرنامجه[1].

2- تنظيم الحزب: بعد اجتماعات سريّة ونشاط للشباب التونسي في إطار الحزب التونسي، وبعد محاولات للإتفاق بين الأطراف المتناقضة بين أنصار سياسة التشريك ودعاة التحرير تمّ التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل غايته الوصول إلى دستور لتونس فكلفوا لجنة تساعد الثعالبي في مهمته بباريس،وأطلقوا على حركتهم اسم: **"الحزب الحرّ الدستوري"** أوما سمي اختصارا بالدستور،وأصبح الحزب مهيكلا وفق تنظيم هرمي وهياكل تسيير عليا ووسطى، ويتكون من قانون أساسي، وتشرف عليه قيادة عليا مكونة من لجنة إدارية تنفيذية هي جهاز قارّ يتكون من: أمين عام وأمينين مساعدين، وأمين مال عام وأمين مال مساعد، والمجلس الملّي يضمّ أعضاء اللجنة التنفيذية، وعشرة أعضاء من مدينة تونس، وعضوين عن كل شعبة دستورية، ويجتمع المجلس مرّتين على الأقل في السنة بدعوة من الأمين العام،أو من اللجنة التنفيذية إذا رأت ذلك، وتنبثق عن اللجنة التنفيذية لجان من بينها اللجان التشريعية، واللجنة المالية ولجنة نشر الدعوة، كان الباب مفتوحا لكل التونسيين من يهود ومسلمين بشرط الإلتزام بمبادئ الحزب، كما يشترط على المنظم دفع اشتراك سنوي مقدر ب 12 فرنك [2].

3-برنامج الحزب الدستوري :يقوم برنامج الحزب الدستوري التونسي على ماتضمنه كتاب "تونس الشهيدة "[3]، و تتلخص مطالبه في البعد الإصلاحي والتي يتم تحقيقها في إطار نظام الحماية،ومن أبرز مطالب الحزب الدستوري التونسي:

- وضع دستور يضمن حق الشعب التونسي في تسيير بلاده.

- انتخاب مجلس يتكون من 60 عضوا يتم توزيع بالتساوي بين الفرنسيين والتونسيين وينتخب بالإقتراع التام يقوم بالتشريع والتصويت على الميزانية[4]، وحكومة مسؤولة أمام المجلس تتكون من تونسيين يختارها ويرأسها وزير أول يعينه الباي، والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

-اقتراح انشاء مجالس محلية بالمدن والأرياف تتولى النظر في الشؤون المحلية منتخبة بالإقتراع تقوم بمساعدة القياد في إدارة القيادات . -إقامة سلطة قضائية تكون مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية.

---

[1] . الثعالبي، تونس الشهيدة،ص 17.

[2] . نور الدين الدقي، تونس من الأيالة الى الجمهورية،ص108.

[3] .ألفه عبد العزيز الثعالبي أثناء استقراره بباريس سنة 1919 بالتعاون مع أحمد السقا الذي ساعده في تحريره باللغة الفرنسية.

[4] .يتولى السلطة التشريعية، والنظر في الميزانية ومراقبتها، وأن يكون ثلثا أعضائه تونسيون منتخبين بالإقتراع العام من قبل المواطنين البالغين 21 سنة على الأقل والمتمتعين بحقوقهم المدنية، المحجوبي، جذور الحركة الوطنية،ص242.

– مشاركة التونسيين في الوظائف العامة، واحترام جميع الحريات حرية الصحافة والإجتماع وتأسيس الجمعيات وإجبارية التعليم العام والسكن لجميع السكان بصرف النظر عن العرق والدين.

– تكوين جمعيات مهنية وغرف فلاحية وتجارية تونسية في جميع المدن التونسية الكبرى ينتخب أعضاؤها الفلاحون والتجار من السكان .–المساواة في المرتبات بين التونسيين والفرنسيين وفق التساوي بالكفاءة.

– السماح للتونسيين باقتناء الأراضي المخصصة للمعمرين. – جعل التعليم الإبتدائي إجباريا.

ومع مرور الزمن تم بلورة هذا البرنامج وتعديل في المطالب بناءا على المتغيرات السياسية فقد تمّ التخلي عن مبدأ إلغاء الحماية، وكذا فترة الحكم الذاتي،مع التركيز على الإصلاحات في ظل الحماية الفرنسية، والتأكيد على تحقيق مطالب السكان ومساواتهم بالمعمرين ومشاركتهم في الحكومة والتمثيل النيابي وتخصيص مقاعد[1].

4–طرق ووسائل نضال الحزب: استطاع الحزب الدستوري أن يضمّ قاعدة شعبية عريضة في مختلف ربوع تونس وتنوعت وسائل نضاله فيما يلي:

– التعريف بالحزب الدستوري وبرنامجه للمناضلين التونسيين والتركيز على القضية الوطنية باعتدال، والحرص على كسب تأييد من الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية مثل الأحزاب اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان، واستغلال الوسائل المتاحة قانونيا مثل القيام باتصالات وإرسال العرائض والوفود إضافة إلى الحملات الصحفية وكذا المظاهرات والتجمعات.

1.4–إجراء اتصالات مع السلطة المحلية والفرنسية وإيفاد الوفود:

–تقديم البرنامج الدستوري إلى محمد بن ناصر باي في 18جوان 1920 الذي استجاب لرغبة الوفد، وطالب سلطات الحماية بتلبيتها، ولكن لوسيان سان تدخل ليمنع تحالف الباي مع الدستوريين، وتم استجواب الباي من طرف الإقامة العامة وتهديده بالتنازل عن العرش، لكن الدستوريين ساندوا الباي وأعلنوا تأييدهم له .

– الوفد الدستوري الأول إلى السلطة الفرنسية – جوان – جويلية 1920 :متكون من الدستوريين :عبد العزيز الثعالبي وثلاثة من المحامين وعضوين من أعيان العاصمة، ورفض رئيس مجلس الوزراء ألكسندر مليران الإستماع إلى المطالب التونسية، وسعيا لتدعيم الموقف تمّ إرسال آلاف العرائض الموقعة من قبل التونسيين في باريس محاولة لإبراز التفافهم حول الدستوريين وتأييد مطالبهم، كما اتصل الوفد بعدة شخصيات من الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان لكنّ هذا الوفد لم يكتب له النجاح في تحقيق مطالبه[2].

– تم إرسال فرحات بن عياد من طرف الحزب الدستوري بتاريخ أكتوبر 1920 محاولة منه التمهيد لإرسال وفد جديد وتلطيف الجو مع السلطة في باريس حيث كان يقوم بمهام الثعالبي الذي كان في السجن، ونجح في الحصول

---

[1] . الدقي، تونس من الايالة الى الجمهورية،ص 110.

[2] . الثعالبي، تونس الشهيدة، ص 18.

على فتوى قانونية من طرف قانونيين فرنسيين تبرز إمكانية سنّ دستور للدستوريين لا تتعارض مع الحماية ومحو الآثار التي أحدثها كتاب "تونس الشهيدة " في الأوساط البرلمانية الفرنسية[1].

– الوفد الدستوري الثاني :في 22 ديسمبر1920– جانفي 1921:سافر هذا الوفد إلى باريس متكون من أطراف معتدلة يرأسهم الطاهر بن عمار الذي تربطه علاقات طيبة مع الأوساط الفرنسية[2]،وتركز اهتمامهم على عدم تعارض مطالبهم مع المصالح الفرنسية وأن لا تطعن في الحماية الفرنسية بتونس، وقابلوا رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1921 ووفد وزاري، ووعدهم بالقيام بإصلاحات في حين رفض المقيم العام lucien saint مطلب إنشاء مجلس دستوري وحكومة مسؤولة باعتبار أنّ ذلك يتناقض مع مبدأ الحماية مع رفع حالة الحصار التي كانت قائمة في الأيّالة منذ حوادث الزلاج، وقد أبرز ذلك الطاهر بن عمار في تصريحه لجريدة لوطون: "بأن يوفر للتونسيون حماية القانون المكتوب لضمان حرياتنا الشخصية والحفاظ على أملاكنا من نزوات إدارة لا مسؤولة وللمشاركة في إدارة بلادنا ومراقبة الميزانية،بلوغ وظائف غير وظيفة الحاجب والمترجم وتنمية التعليم العمومي " [3].

2.4–نشاط الصحافة :عرفت تونس في هذه الفترة عودة صحف قديمة مثل: المنير، ومرشد الأمة، والصواب، والمشير، وظهور صحف جديدة مثل :النديم ، لسان الشعب، الوزير ،الإتحاد، العصر الجديد، ومجلة "الفجر " التي أصدرها الثعالبي فجميع هذه الصحف كانت مهتمة بالتعريف بالمطالب الدستورية حيث كانت تصدر بعضها باللغة العربية،وكذا جريدة الأمة سنة 1339هـ/ 1921 اللسان الشبه رسمي للحزب الحر الدستوري ، حيث كانت مقالات محي الدين القليبي تتضمن توجيهات ذات أثر بعيد للحزب متبعا في ذلك خطة الدعوة الإقناعية[4]، والدعاية لفائدة الحزب ونشر الوعي الوطني ومساندة أطروحات الحزب الدستوري ونشر مبادئه بين السكان،وشكلت الصحافة سلاحا بين أيدي الوطنيين، وعرفت انتشارا داخل تونس مما جعل السلطات الإستعمارية تنظر إليها بعين الريبة وتسعى إلى توقيفها باعتبارها تشكل خطرا على سلطة الحماية .

–الإستعانة بالإشتراكيين : حاول أعضاء الحزب الدستوري الإستعانة بالإشتراكيين والشيوعيين لإيصال مطالبهم ضمن الوفود التي تمّ إرسالها إلى باريس بما أبدته الحركة الإشتراكية من رغبة في مناصرة حقوق التونسيون وقد ورد في برنامج الحزب "... الإشتراكيون يعتبرون أنّ الإحتلال الفرنسي يخلق الواجبات أكثر مما يعطي حقوقا، مما يحتم الإسراع بتطوير أفراد الشعب التونسي ورفعهم إلى مرتبة المواطنين المتساوين أمام القانون، وذلك لإعداد اليوم الذي يكون فيه كل الناس بدون تمييز في الجنسية أو العرق أو الدين، شعبا راشدا يتحكم في حقوقه... "[5] .

---

[1] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 216.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، 1898–1983، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص19.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية،ص 265.

[4] . غالبا ما كان محي الدين القليبي يبتدأ بالمقدمات العامة ويسرع إلى إدراج موضوعه تحت كلية المقدمة، ثم يسترسل في توسيع نقطة الموضوع على المنهج الجدلي، الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 178.

[5] .الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 117.

وأمام طموحات الدستوريين فقد تعرض الحزب الإشتراكي لهزيمة في الإنتخابات التشريعية لسنة 1919،وحدث له تصدّع إثر انعقاد مؤتمر تور في ديسمبر من سنة 1920 لما تمّ تصويت الأغلبية ضد انضمام الحزب إلى الأممية الثالثة وانشقاق أنصاره مكونين الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية الذي بعث فرعا له بتونس بداية من سنة 1921. وأعلن الحزب الشيوعي مساندته لهم إثر المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية 1922 حيث شارك فيه الطاهر بودمغة كمندوب عن الجامعة الشيوعية بتونس ورغم ذلك فقد تعامل الدستوريون بحذر مع الشيوعيين خاصة وأنّ بعض قادة الأحزاب اليمينية حذّروا من التعامل مع الشيوعيين باعتبارهم يمثلون خطرا على فرنسا، وأصبح موقف الدستوريين من الشيوعيين مبني على الحذر نظرا للإختلاف الموجود بين تركيبة الجامعة الشيوعية التي تضم أغلبية أجنبية إيطالية وفرنسية ويهودية، تجهل الواقع المحلي التونسي ولا تعبّر عن الإرادة الشعبية، في المقابل تندرج أهداف الدستوريين ضمن تحرير البلاد من الإستعمار وتحقيق تطلعات المجتمع التونسي[1].

-3.4- التظاهر: من الوسائل التي التجأ اليها الدستوريون تنظيم عدّة مظاهرات شعبية منها المظاهرة المساندة للباي في 05 أفريل 1922 بعد أن تمّ محاصرة القصر من طرف القوات الفرنسية وسارت الجماهير على الأقدام من تونس العاصمة إلى شاطئ المرسى حيث القصر الملكي تأييدا للباي ومؤازرته، وانتهى الأمر بقبول الباي الإمضاء على وثيقة يعلن فيها تمسكه بعرشه مقابل تعهد فرنسا بتنفيذ مجموعة من الشروط تتمثل في 18 مطلبا منها ما ورد في مطالب الدستوريين[2]، هناك مظاهرات أخرى نظمت من طرف الأهالي لم تشر إليها المراجع بمشاركة الدستوريين منها طلبة جامع الزيتونة يوم 10 مارس 1920 والإحتجاج حول احتلال اسطمبول، ومظاهرة ضد زيادة أسعار الحبوب في 5 أوت 1920 [3].

-مظاهرات أخرى في 25 مارس 1925 بمراكز متعددة من الأيّالة حول مسألة الإصلاحات وما تعلّق منها بمشروع تعويض العدالة التونسية بعدالة مشتركة، وشملت الحركة الإحتجاجية الحرفيين والتّجار والباعة المتجولين والعمال في مدن عديدة من تونس.

كانت بدايات النشاط السياسي للحزب الدستوري وفق خطة عمل تتركز على ضرورة التنويع في الوسائل مع محاولة كسب تأييد شعبي، ودعم من المنظمات الحقوقية لإصلاح أوضاع التونسيين مع محاولة التغيير في شكل الوسائل حسب المتغيرات وكذا موقف سلطة الحماية منها.

---

[1] .الخليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص89.

[2] .لجأ المقيم العام إلى المراوغة ووعد الملك وعدا بإرضاء الرغبات الوطنية وعلى تأجيلها إلى ما بعد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية ميلران فلتونس، علي البهلوان، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017، ص50.

[3] .الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص115.

5.موقف سلطة الباي والحماية من نشاط الحزب الدستوري:

أثارت تحركات الحزب الدستوري ونشاطه السياسي حفيظة الإقامة العامة والحكومة الفرنسية، فبادرت باتخاذ مجموعة من الإجراءات السياسية للحدّ من تأثيره مع محاولات للقيام بإصلاحات من أجل الحدّ من تطورات الوضع العام وتصاعد العمل النضالي للحزب الدستوري، ويمكن تقسيم المواقف إلى موقف سلطة الباي، ثم موقف الحماية:

1.5-السلطة المحلية (الباي):

كان اتصال الدستوريين بالباي محمد الناصر في وفد ضمّ 40 عضوا من الحزب بتاريخ 18 جوان 1920، وتعامل الباي مع الوفد الدستوري بالقبول فقد تبني قسما كبير من مطالب الدستوريين ومطالبته سلطة الحماية بتلبية طلبهم، وهذا راجع ربما إلى العلاقة التي كانت تربط حركة الشباب التونسي بالعائلة الحاكمة فكان أبناء محمد الناصر الباي الحسين وخاصة المنصف متعاطفين مع أفكار الدستور، حيث كان الباي يسمع لتأثير ابنيه إثر الحرب الكبرى مع القضية الوطنية، بتلبيتها أو الإستقالة، ونتيجة هذا الموقف عرف الحزب مساندة شعبية واسعة النطاق للباي بعد تهديد سلطة الحماية له في فيفري1922[1].

2.5- موقف إدارة الحماية: يبدو أن الإدارة الإستعمارية الممثلة في المقيم العام لم تستسغ تطور نشاط الحزب الدستوري ولجأت إلى الوسائل التالية:

- اتهام القادة الدستوريين بالتآمر ضد الدولة حيث حاولت منع كتاب"**تونس الشهيدة**" من الصدور وحاصرت عبد العزيز الثعالبي منذ تواجده بباريس فتم إيقافه بباريس في 31 جويلية 1920 وأُرجع إلى تونس، وأمام عجزها عن مصادرة الكتاب حاولت إبعاد الثعالبي، مع مراقبة نشاطه مع الشباب التونسي في المنطقة، فقد تم فتح تحقيق ضدّ الثعالبي لقيامه بحركة انفصالية، وقامت الشرطة بتفتيش بيت الثعالبي، وتم ايقافه وسجنه يوم 22 أوت في السجن المدني بتونس بتهمة التآمر على أمن الدولة مما عرقل مواصلته لنشاطه النضالي[2].

-قيام سلطة الحماية بالحدّ من النشاط الصحفي، بناءا على أحكام الأمر المتعلق بإعلان حالة الحصار، حيث تمّ تعطيل صحيفة "المشير"، وجريدة "الجامعة" في 15 جوان 1920، إضافة إلى جريدة أخرى هي غصن "البان"، وأمام تخوف السلطات من تغيير مؤسسي الجرائد لأسمائها وإعادة تأسيسها غيّرت سلطات الحماية القانون الذي ينظم الصحافة، فأصدرت أمر في 4 جانفي 1922 المتضمن تشديد الرقابة على الصحف المحررة كليا أو جزئيا بالعربية والعبرية[3].

-استغلال تباين الرؤى والإختلاف بين قادة الحزب، وتشجيع بعض العناصر على الإنشقاق فإثر اعتقال الثعالبي وفشل الوفد الدستوري الأول قام حسن القلاتي بتأسيس الحزب الإصلاحي سنة 16 افريل 1921 مع عدد من

---

[1] . توفيق المدني، حياة كفاح، ج1،ص 253.

[2] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص87.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية،ص 294.

رفاقه، ويرى هذا التيار بأن بعض المطالب التي قدمها الدستوريون لا يمكن تحقيقها وإنّما يجب تعديل المطالب وفق خطوات،وكذا رفض فكرة الإستقلال على المدى البعيد والمناداة بسياسة المشاركة في المؤسسات التمثيلية والتسيير، وكان الحزب الإصلاحي ينشر آراءه في صحيفة "**البرهان**" التي تأسست في سبتمبر 1921[1] ثم تمّ تعويضها بعد أشهر بصحيفة "**النهضة** " التي أصبحت تقوم بشنّ حملات ضد الدستوريين، وكان الحزب يعمل بطريقة تجاوزتها التطورات السياسية التونسية فكان مهادنا لفائدة السلطات الإستعمارية، إلاّ أنّ الحزب الإصلاحي لم يتمتع بحظوة شعبية بسبب توجهه المعاكس للرأي العام، وكان انتشاره محصورا في منتدى بعض رجال الفكر.

-استغلال المقيم العام للإنشقاق الحادث داخل الحزب الدستوري وقيامه بإصلاحات إدارية عدلية وجزائية، مثل إنشاء وزارة العدل في 24 أفريل 1921، وتكوين الغرفتين التونسيتين للفلاحة والتجارة 19-17 ماي 1921،استجابة لمطلب القسم الأهلي للمجلس الإستشاري الذي كان يدعو باستمرار إلى بعث غرف خاصة بالتونسيين،وتعويض المجلس الإستشاري بالمجلس الكبير،وتتكون هذه الهيئة من قسمين منفصلين، الأول فرنسي ويتكون من 45 عضوا ينتخب بعضهم 23 نائبا بالإقتراع العام من قبل هيئة ناخبين بحسب التمثيل النيابي لكل جهة ،كما يتم انتخاب باقي النواب الذين يصل عددهم إلى 22 نائبا من قبل الغرف الفلاحية التجارية، أمّا القسم الأهلي فيتكون من 18 نائبا يقع اختيارهم بحساب عضوين عن كل مجلس جهة، وتنحصر صلاحيات المجلس الكبير في إبداء الرأي في الميزانية وخاصة الشؤون الإقتصادية والمالية والإدارية التي ترى الحكومة فائدة في عرضها عليه[2].

-استعمال المقيم العام لأسلوب التهديد والدبلوماسية ضدّ الباي ونجاحه في إجباره على التراجع عن دعمه للمطالب الدستورية في 05 افريل 1922،وعزل الحركة الشيوعية الداعمة للحزب، كما فكرت السلطات الفرنسية في تعزيز عدد القوات العسكرية بتونس فاستعانت بالحاكم العام بالجزائر الذي وضع تحت تصرفه سريتين مع الإستعانة بالجنود السنغاليين ترقبا لأيّ اضطرابات يمكن أن تحدث والتي قد يتسبب فيها الدستوريون، وتحضيرا لذلك وافقت الحكومة الفرنسية للمقيم العام بتونس عن حالة الطوارئ يوم 17 أفريل 1922[3].

- إصدار المقيم العام لوسيان سان لأمر 08 ماي 1922 والقاضي بإخضاع كل دعوة إلى التبرع العام إلى ترخيص الحكومة، ومراقبة الأوجه التي تصرف فيها الأموال المتبرع بها، ومعاقبة المخالفة في تطبيق هذا الأمر، وبعثت أوامر إلى المراقبين المدنيين تدعوهم للسهر على تطبيقه في جميع الجهات مما أدى إلى دخول الحزب الدستوري في أزمة مالية بعد تراجع موارده[4].

---

[1] . يذكر الفاضل بن عاشور أن الجريدة "لطان " تم تأسيسها سنة 1339 هـ/ 1922 م حيث كانت المعارف القلمية محتدمة بينها وبين الصحف الدستورية، بما تضمنته من نقد ومهاجمة الأشخاص إضافة الى الكفاءات والأمانات التي كانت تشكل محل الخلاف السياسي، الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 179.

[2] . الدقي، من الأيالة إلى الجمهورية ،ص 120-121.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص 314.

[4] . المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين،ص 79.

-الإعلان عن إصلاحات في جويلية 1922 والتي قام بها لوسيان سان المقيم العام بتونس (1920-1929) في جويلية من سنة 1922 من أهم ماجاء فيها: - مبدأ التمثيلية المنتخبة للسكان الأصليين في إطار مجالس محلية جهويا ووطنيا هي مجلس القيادات ومجلس الجهات والمجلس الكبير، لكن ماعدا المجلس الأول الذي يتكون من تونسيين تسيطر بالمجلسين الآخرين أغلبية فرنسية وخاصة في المجلس الكبير الذي يتكون فرعه الأهلي من 18 تونسيا وفرعه الفرنسي من 44 فرنسي؛ في حين كانت الجالية الفرنسية بتونس لا تتعدى 55 ألف شخص مقابل ما يقارب المليونين من التونسيين هذا التفاوت يجعل من مبدأ مشاركة التونسيين في تسيير أمور بلادهم أمرا شكليا[1]، وقد عارض الحزب الدستوري هذه الإصلاحات واعتبرها محدودة كما دعا إلى مقاطعتها لأنّها لا تتماشى مع مطالب الحزب، ولا تلبّي الحاجيات الإصلاحية للتونسيين فقد عارضها الحزب وندّد بها كما رفض الباي محمد الحبيب مقابلة الشيخ عبد العزيز الثعالبي[2].

-أثر الإصلاحات في استمالة بعض الفئات ومنهم الحزب الإصلاحي بزعامة حسن القلاتي وعزل الحزب الدستوري من جهة أخرى.كما قام فرحات بن عياد بدعم من المقيم العام بتأسيس الحزب الدستوري المستقل ودخل في التعامل المكشوف مع المقيم العام مكملا بقية حياته في خدمة السلطة الفرنسية، ومع انكشاف أمره وتورطه في نظر الأهالي اختفى تماما عن الساحة السياسية،كما أيّدت عناصر أخرى الإصلاحات مثل الطاهر بن عمار ومحمد شنيق وغيرهم من الدستوريين الذين أعلنوا ترشحهم لعضوبة المجالس الجديدة، فيما أعلن الدستوريون رفضهم لبرنامج الاصلاحات، وعزمهم على مواصلة مطالبهم، واعتبر الدستوريون هذا الإجراء مناورة ترمي إلى تعزيز التفوق الفرنسي بتونس تحت ستار " الإصلاحات " ودعوا الناس إلى مقاطعة الإنتخابات التي أقرتها "إصلاحات"جويلية 1922، في حين قابل الحزب الإصلاحي أوامر 1922 بتأييد للنظام الجديد الذي طرحته السلطات الفرنسية وما يحتويه من عناصر ديمقراطية[3].

-تشجيع السلطات الفرنسية للصحف الموالية للحماية والتي لا تحظى بدعم وقراءة من طرف السكان أمام هجومات الحزب الدستوري،وهو شأن صحيفة " المنير" التي لم تعد تصدر بصفة منتظمة نتيجة فقدانها للإمكانيات، وفي شهر جويلية انحصرت الصحف العديدة التي كانت 1922 تشكل سندا ناجعا لعمله وشملت " الأمة"،و "مرشد الأمة" و" العصر الجديد " التي تصدر بمدينة صفاقس، وهذا من شأنه الحدّ من نشاط الحزب الدستوري وانتشار أفكاره وحظوته بين السكان التونسيين[4].

---

[1] Ali Mahjoubi,op -cit,pp 309 -322.

[2] . عبد المجيد كريم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية، ص 68.

[3] .الدقي، من الأيالة إلى الجمهورية،ص 122.

[4] . المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مقاربة،ص 79.

هذه الإجراءات التي اتخذتها سلطة الحماية كانت بمثابة محاولات لتثني الحزب الدستوري عن نشاطه، ومحاولة منها أيضا لخلق نخب وأحزاب منافسة للحزب الدستوري مع طرح إصلاحات في شكل مجالس لم ترقى بشكل أو بآخر إلى طموحات الدستوريين والفئات الإجتماعية التونسية .

يبدو أنّ الحزب الدستوري قد واجه ظروفا وأوضاعا صعبة وتحديّات كبرى نتيجة للإجراءات الإدارية من طرف سلطة الحماية وكذا الإنشقاقات داخل الحزب في هذه الفترة مما أثّر على نشاطه خلال الفترة الممتدة ما بين 1923- 1929، ولعل من أهم التطورات التي واجهها مايلي:

أولا- الحزب الدستوري في مواجهة الإجراءت الفرنسية والإنشقاق الداخلي:

كان للإصلاحات التي قامت بها إدارة الحماية أثر كبير في تراجع تأثير الحزب الدستوري؛ إضافة إلى الإجراءات الإدارية الإستعمارية وتطوراتها، ويمكن إبراز هذه التطورات وفق النقاط التالية:

- ظهور أحزاب منفصلة كالحزب الإصلاحي والحزب الدستوري المستقل، ولم ينجح القادة الدستوريين في الدعاية لنشاطهم والتي كان ينظمها الحزب ومنها المظاهرة 5 أفريل 1923 أمام الإقامة العامة بالمرسى وأمام قصر الباي، إضافة إلى تخلّي بعض إطاراته داخل البلاد في شهر جوان 1923 عن مسار الحزب والإنخراط ضمن الإصلاحات الفرنسية، وتناقص موارد الحزب التي أثرت على نشاطه وجعلته يبحث عن حلول لمواصلة النضال.

-انفصال عدد من الزعماء عن الحزب الدستوري وتقلص موارده ونشاطه بعد 1923 أمام تعمق الخلافات بين القادة، ومغادرة عبد العزيز الثعالبي تونس في 26 جويلية 1923 باتجاه المشرق عبر إيطاليا، وكان لهذه الهجرة أو النفي الذي كان مهيّأ من طرف المقيم العام بتواطؤ مع محمد الحبيب أثر على مكانة الحزب الدستوري على اعتبار عبد العزيز الثعالبي الزعيم الحقيقي للحركة الوطنية التونسية[1]، واستفادت سلطة الحماية من هذا الخروج بما حققته من تراجع للنشاط النضالي وهدوء مؤقت في الأيالة.

-**صدور قانون التجنيس في 20 ديسمبر 1923**: والذي تضمن فتح أبواب التجنيس بالجنسية الفرنسية أمام المقيمين الأجانب بتونس واعتبر خطرا حقيقيا على الحركة الوطنية التونسية بما ساهم به من عملية توطيد المصالح الفرنسية بتونس، وإغرائه الكثير من الفئات التي تسعى إلى الحفاظ على مصالحها بتونس، مما جعل الوطنيين يقومون بحملة مضادة ضد القانون عن طريق الجرائد مثل: الأمة؛ المرشد والنديم والعصر الجديد،وتزايد الإشتراكات بفضل الحملة ضد التجنيس، وتمكن الحزب الدستوري بفضل الوسائل الدعائية طرح مسألة التجنيس أمام الرأي العام التونسي، مع أنّه لم يتمكن من تعبئة علماء الدين الذين امتنعوا عن إدانة المتجنس[2].

-إصدار أمر علي في 21 جوان 1924 يقضي بتكوين لجنة ثالثة لإصلاح التعليم الزيتوني من حيث مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي وتختم الدراسة في كل مرحلة بشهادة تؤهل للإرتقاء إلى مناصب معينة، كما نصّ المشروع على إقحام المواد التالية: الدراسات الدينية والشرعية، والدراسات الأدبية واللغوية وكذا الدراسات

---

[1] . المحجوبي، حذور الحركة الوطنية التونسية،ص 365.

[2] . على أساس أنّ التخلي عن الجنسية التونسية يعتبر ارتداد ديني، وفي الجهة المقابلة لزم رجال الطرق الدينية ومفتي الدين الرسمي الصمت حول القضية، مما أثار السكان في مناطق مختلفة في قضية دفن المجنس في مقابر المسلمين، للتفاصيل عن فتوى التجنيس: محمد المختار بن محمود، حكم الله في التجنيس، المجلة الزيتونية، جامع الزيتونة، الجزء 10، جوان 1937، المجلد الأول، تونس، ص 2.

العصرية، وتطبيق مبدأ المناظرات لانتداب أعضاء هيئة التدريس، هذا التوجه الإصلاحي داخل الزيتونة فتح المجال أمام الكثير من خريجي الزيتونة للإنخراط في العمل النضالي سواء في المجال النقابي أو الحزب الدستوري[1].

-ظهور حركة نقابية عمالية تحت اسم جامعة عموم العملة التونسيين التي شارك فيها شيوعيون ودستوريون في 31أكتوبر 1924، وفتحت المجال أمام العمال للإنخراط مهما كانت الجنسية[2]، وأمام التطورات التي عرفها العمل النقابي والتصعيد في العمل اتخذت سلطة الحماية إجراءات تهدف إلى خنق الحريات، وتمثل ذلك في قوانين اجتماعية وسياسية ونقابية في 25 فيفري 1925 تشتمل على تكوين لجنة للدراسات لإعداد مشروع إصلاحات ملائم لنظام الحكم الإستعماري، مما دفع الدستوريين إلى الانضمام إلى الإئتلاف التونسي المكون من الإشتراكيين والإصلاحيين، وقيام **لوسيان سان** بجرّ الحزب الدستوري إلى هذه اللجنة الصورية من خلال توريط الدستوريين في التعاون مع الإستعمار وضرب الحركة النقابية التونسية من جهة مما أدى إلى انفصال الحزب الدستوري عن جامعة عموم العمال التونسيين في بداية 1925، حتى يتجنب الحزب كل عمل متطرف قد تعزوه سلطة الحماية إلى الدستوريين والشيوعيين[3].

-ازدياد نشاط الحزب الدستوري في صيف 1924،وتضاعف عدد المنخرطين والشعب الدستورية بالقرى بانضمام الفلاحين والعمال، وإعادة تنظيم الشعب القديمة ودعمها، وإحداث شعب جديدة، حيث ارتفع عدد الشعب حسب الإحصائيات من أربعين شعبة في أكتوبر1923 إلى سبعين شعبة في أكتوبر 1924، ويرجع المحجوبي هذا النجاح المؤقت إلى تحسن حالة الأهالي الإقتصادية والإجتماعية سنة 1923 رغم غياب عبد العزيز الثعالبي عن الساحة السياسية التونسية[4].

ثانيا–وصول اليسار الفرنسي وموقفه من النشاط النضالي التونسي:

-وصول اليسار الفرنسي إلى الحكم بفرنسا في شهر ماي 1924 بقيادة التجمع الراديكالي الإشتراكي بعد فوزه في الإنتخابات التشريعية على الكتلة الوطنية التي تضمّ أحزاب اليمين والوسط، مما أدّى إلى ابتهاج عظيم لدى منظمات اليسار الفرنسية وكذا في صفوف الحركة الوطنية التونسية، وقيام قيادة الحزب الدستوري بمساعي لدى كتلة اليسار الحاكمة لدحض حجج السلطات الإستعمارية والجامعة الإشتراكية بتونس، عن طريق تأسيس صحيفة " التعاون الفرنسي التونسي" تحت اسم (الليبرالي التحرري الناطقة بالفرنسية) في نوفمبر 1924 وإرسال وفد

---

[1] .عن نشاط الزيتونيين في العمل النضالي أنظر: علي الزيدي، الزيتونة ودورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، العدد 15-16، مارس2017 ،ص 140- 156.

[2] . يبدو أنّ مساندة الدستوريين لهذه الجامعة العمالية كان مشوبا ببعض الإحترازات، حيث اكتنفها احتراز وعدم وفاق ثم انسحاب فمعارضة في مستهل سنة 1925 مما ساهم في إفشال هذه التجربة، محمد لطفي الشابي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية –ج1 1894-1925–، مركز النشر الجامعي، منوبة، 2010،ص 26.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية، ص404.

[4] . المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية، مقاربة،ص80.

دستوري ثالث في 29 نوفمبر 1924[1] للدفاع عن المطالب التونسية لدى الحكومة الفرنسية وتأكيد الصبغة المعتدلة لمطالب الدستور، ولكن رئيس الحكومة رفض مقابلة قادة الدستور ما عدا وزير المستعمرات ورئيس مجلس النواب الذي أكّد للوفد استحالة القيام بإصلاحات مالم يكف الدستوريون عن تعاملهم مع الشيوعيين، كما اشترط استتباب الأمن[2]، وأمام فشل مساعي الوفد الثالث رأى الدستوريون ضرورة التخلي عن التوجهات المتصلبة بقطع العلاقة مع جامعة عموم العملة التونسيون، واتباع نهج الإعتدال من خلال القيام بتقارب بين التجمعات المعتدلة وتشكيل كتلة الإشتراكيين الأهليين في 18 فيفري 1925 والتي ضمّت الحزب الإصلاحي، والحزب الإشتراكي والقسم الأهلي للمجلس الكبير والحزب الدستوري لإحباط المناورات المغرضة من طرف الأقلية الرأسمالية ضد السكان،وطمأنة الحكومة الفرنسية للإسراع بالإصلاحات الموعودة [3].

– خيبة أمل الحزب الدستوري في الإصلاحات الفرنسية وفي موقف **"ايميل مورينو"** في موضوع تجنيس اليهود وتبنيه لمقترحات المقيم العام وعدم استقباله من الدوائر الرسمية، وهذا ماجعل الدستوريين ينتفضون ضد هذا الموقف ويعلنون دعمهم للثورة السورية وثورة عبد الكريم الخطابي بالمغرب، والتضامن عن طريق المظاهرات: فنظموا مظاهرات في 29 نوفمبر1925 إثر نصب تمثال الكاردينال لافيجري في مدخل مدينة تونس،وقامت السلطة بإيقاف الطلبة والمتظاهرين وإحالتهم على المحاكم كما حجرت الجرائد، وعلى إثرها قررت سلطة الحماية ملاحقة القادة الدستوريين مابين 29– 30 ديسمبر 1925 حيث نفت توفيق المدني إلى الجزائر ومنعت توزيع الصحف الدستورية كالصواب والنهضة بالمغرب والجزائر[4].

– الأوامر الجائرة الفرنسية وموقف الدستوريين منها :

اتبعت سلطة الحماية سياسة ردعية تمثلت في صدور الأوامر الجائرة بتاريخ 29 جانفي1926، وقد سميّت بالأوامر الخدّاعة أيضا، وكانت تهدف إلى خنق الحريات وتعطيل مساعي الحركة الوطنية فتعطلت بموجبها الجرائد مثل جريدة "العصر الجديد" " و "الإتحاد"، كما وسعت من صلاحيات المقيم العام وتم بمقتضاها حرمان السياسيين من حريّة التجمع والصحافة والإجتماع، وسنّ عقوبات ثقيلة ضدّ أنشطة علنية أو سريّة معادية لسلطات الحماية، هذه الإجراءات رحب بها أصحاب المصالح الهامة من المعمرين والتجار والمهن الحرّة بتونس من الفرنسيين، وكانت السلطات الإستعمارية تسعى إلى حرمان الحركة الوطنية من كل شكل من أشكال النشاط بهدف القضاء عليها مما نتج عنه ركود مابين 1926 – 1930[5].

---

[1].ترأس الوفد كل من أحمد الصافي؛ الصالح فرحات؛ وتوفيق المدني حاملين معهم عريضة تحميل توقيع آلاف التونسيين، تؤكد على اعتدال المطالب التونسية وبطلان ادعاءات المقيم العام وحلفائه بتونس ضد الحزب الد ستوري، أنظر: المحجوبي،الحركة الوطنية التونسية، مقاربة،ص 83– 84.

[2] .خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 92.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 408.

[4] . نفسه،ص 440–441.

[5] . يرجع المحجوبي ركود العمل السياسي إلى نمو الحالة الاقتصادية وازدهارها كما يرجع ذلك إلى تهيئة المجال والإعداد للمعارك القادمة، ومع ذلك لم تمنع الأوامر الجائرة من استمرار نشاط الحركة الوطنية التونسية مستقبلا، المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص 473.

ووقد اتسم نشاط الدستوريين بالحذر خشية العقوبات والسجن فاقتصر نشاطهم على التنديد بانتخابات المجلس الكبير والغرفتين التجارية والفلاحية سنة 1928، إضافة إلى مبادراته التأسيسة التابعة للعمل الجمعوي ودعم الحركة الثقافية والفكرية والرياضية مثل: جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 1927، وجمعية الشبان المسلمين في مارس 1928، جمعية الترجي الرياضي التونسي 1919 والنادي التونسي 1928، ويرجع المحجوبي ركود هذه الفترة إلى الوضع الاقتصادي المتأزم أكثر من الأوامر الجائرة[1].

يبدو أنّ هذه الفترة عرفت ظروفا وتغيرات على الساحة السياسية التونسية حاول الدستوريون التأقلم معها بتدعيم نشاطهم عبر وسائل جديدة، غير أنّ الإدارة الإستعمارية كانت تسعى إلى الحدّ من نشاطهم عبر القوانين التي أصدرتها، وهو ما أثّر على النشاط النضالي للدستوريين وتحقيق مطالبهم.

[1] .المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص 495.